



الإطار القانوني لحماية الأطفال من ظاهرة التسول في محافظة ميسان

د. هند علي محمد السوداني
قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة ميسان، العراق
البريد الإلكتروني: Fadc2012@yahoo.com

الملخص

كما قالت هيلين كيلر: "بمفردي لا أستطيع فعل شيء، ولكن معًا نستطيع فعل كل شيء". لقد تجاوز العالم المرحلة الوحشية والتمثلة في تعريض الطفل لمواقف غير سارة. وإذا كان من الممكن التذكير بأن الأطفال هم هبة من الله تعالى، وضمن للمستقبل، فإن تصرفاتهم العامة يجب أن تكون محل اهتمام بالغ للجميع. ففي العراق وبالأخص محافظة ميسان، يُعد مشهد الأطفال بملابسهم المهترئة، المهملين، وهم يطاردون السيارات والمارة، بحثًا عن الطعام أو المال أو قيامهم بالتسول بطرق مختلفة، فضلاً عن تزايد ظاهرة التسول غير المباشر، والذي نراه في شوارع محافظة ميسان كبائعي المحارم الورقية، أو أطفال يقومون بمسح السيارات، أو هؤلاء الذين يتقصدون على إجبار السائق على الامتثال لهم وإعطائهم الأموال بسبب مسحهم للسيارات، وقيامهم أحياناً بافتعال مشاكل مع المواطنين، صراحاً مشهداً مؤسفاً، وقصيدة تستحق أن تُعاد صياغتها عالمياً. إن تسول الأطفال للصدقات أمرٌ مُهينٌ للغاية، وغير إنساني، ليس فقط للطفل المعني، بل للمجتمع أيضاً. فلأطفال الحق في الأمن والتربية الكريمة، ويجب معاملتهم بأقصى درجات العناية والاحترام؛ فهم يمثلون الجيل القادم من المهنيين وغير المهنيين؛ المحامين والأطباء والمعلمين والرؤساء وأعضاء مجلس النواب والقادة والآباء وأصحاب الأعمال، إلخ. وفي سياسات الحماية الاجتماعية، يُشكلون الفئة الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء العالم، وهم بطبيعة الحال عاجزون عن إنفاذ حقوقهم. يبرز هذا المنظور بوضوح القوانين الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بحماية الأطفال من التسول. ويُعدّ التسول جانباً بارزاً آخر من جوانب حقوق الإنسان، وإن كان مُهملاً، في العراق والعالم أجمع أيضاً. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى بحث عدم قانونية تسول الأطفال للحصول على الصدقات، وضرورة مفاضة المخالفين، والمخاطر التي يشكلها على الأطفال في المجتمع. كذلك تُعدّ هذه الدراسة دعوةً واضحةً للجهات المعنية وبالأخص في محافظة ميسان لتكثيف حملة مكافحة تسول الأطفال للحصول على الصدقات، وتقديم الدراسة توصياتٍ عمليةً بناءً على هذه الظاهرة وذلك للتصدي لظاهرة تسول الأطفال المتزايد في البلاد.

الكلمات المفتاحية: الحماية القانونية، التسول، محافظة ميسان.

The Legal Framework for Protecting Children from Begging in Maysan Governorate

Dr. Hind Ali Mohammed Al-Sudani
Department of Public Law, College of Law, University of Maysan, Iraq
Email: Fadc2012@yahoo.com

ABSTRACT

As Helen Keller said, "Alone I can do nothing, but together we can do everything." The world has moved beyond the barbaric stage of exposing children to unpleasant situations. If we can remember that children are a gift from God and a guarantee for the future, then their public conduct should be of utmost concern to everyone. In Iraq, and particularly in Maysan Governorate, the sight of children in tattered clothes, neglected and chasing after cars and passersby in search of food or money, or begging in various ways, along with the increasing phenomenon of indirect begging—which we see in the streets of Maysan as children selling tissues, washing cars, or deliberately trying to force drivers to pay them for cleaning their vehicles, sometimes even creating problems with citizens—is truly a deplorable scene, a poem that deserves to be rewritten globally. Children begging for alms is deeply degrading and inhumane, not only for the child but also for society as a whole. Children have the right to security and a dignified upbringing, and they must be treated with the utmost care and respect. They represent the next generation of professionals and non-professionals: lawyers, doctors, teachers, presidents, members of parliament, leaders, parents, business owners, and so on. In social protection policies, they constitute the most vulnerable group worldwide, and they are naturally unable to enforce their rights. This perspective is clearly reflected in international, regional, and national laws concerning the protection of children from begging. Begging is another prominent, albeit neglected, aspect of human rights in Iraq and globally. Therefore, this study seeks to examine the illegality of child begging for alms, the necessity of prosecuting violators, and the dangers it poses to children in society. This study also serves as a clear call to relevant authorities, particularly in Maysan Governorate, to intensify the campaign against child begging for alms. Furthermore, the study offers practical and constructive recommendations to address the growing phenomenon of child begging in the country.

Keywords: legal protection, begging, Maysan Governorate.

**مقدمة Introduction**

"أرجو أن يرزقك الله بمولود ذكر" أو "الله يخلي اولادك" أو "عبارة الله يخليك مساعدة" عبارات نسمعها من المتسولين الصغار على الطرق واثناء الإشارات الحمراء. أثناء انتظارنا إشارة المرور لتتحول إلى اللون الأخضر، شاهدنا جميعاً أطفالاً بملابس ممزقة وأطراف مكسورة ووجوه حزينة، يطرقون نوافذ السيارات الواحدة تلو الأخرى، يتسولون في شوارع محافظة ميسان. سؤال وجيه يخطر ببالنا أحياناً: من هم هؤلاء الأطفال ولماذا يفعلون ذلك؟ لكن الإجابة معقدة نوعاً ما، بعض هؤلاء الأطفال يتسولون بسبب الفقر وضغوط الأسرة، بينما يقع آخرون ضحايا لعصابات الاتجار بالأطفال. ان دستور جمهورية العراق لعام 2005 قد راعى في نصوصه الدستورية محاربة التسول وذلك في المواد الدستورية (22 أولا و 25 و 29 أولا و رابعا و 30 أولا وثانيا و 31 أولا و 32 و 33 أولا) , إذ تضمنت حق العمل للأفراد وان الدولة هي التي تتكفل الاسرة وحماية الطفل والأمومة والضمان الاجتماعي وترعى الدولة أيضا الأشخاص من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة كذلك لكل فرد الحق في ان يعيش في ظروف سليمة في بلده. اذن سوالنا هل نفذت الدولة هذه النصوص الدستورية؟ كذلك ان المشرع العراقي قد عاقب على جريمة التسول وذلك بوصفها من الجرائم الاجتماعية , في قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل , حيث ان المادة 1/390 نصت على ان (يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهر, كل شخص أتم الثامنة عشرة من عمره وكان له مورد مشروع يتعيش منه او كان يستطيع بعمله الحصول على هذا المورد , وجد متسولا في الطريق العام او في المحلات العامة أو دخل بدون إذن منزلاً أو محلاً ملحقاً لغرض التسول وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر اذا تصعّ المتسول الإصابة بجرح أو عاهة أو ألح في الاستجداء) , وقد اكمل النص القانوني , بالنسبة للمتسول والذي لم يتم الثامنة عشرة من عمره , نصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة أعلاه على انه: (اذا كان مرتكب هذه الأفعال لم يتم الثامنة عشرة من عمره , فتطبق بشأنه الاحكام مسؤولية الأحداث في حالة , ارتكابه مخالفة ويجوز للمحكمة بدلا من هذا الحكم على المتسول بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة , أن تأمر بإيداعه مدة لا تزيد على سنة داراً للتشغيل إن كان قادراً على العمل أو بإيداعه ملجأً أو داراً للعجزة). ان إجبار الأطفال على التسول يؤدي إلى انتهاك حقوقهم. فالأطفال كالزهور الهشة، ولكن إذا كانت القوانين غير فعّالة والدولة مترخية في كبح جماح الفئات المرتكبة ضدهم، فإن مستقبل العراق في خطر لا محالة.

إشكالية الدراسة Research Problem

لا تزال الطبيعة المروعة للتسول القسري موضع استخفاف إلى حد كبير، ولقد تزايدت هذه الظاهرة. (ظاهرة تسول الأطفال في محافظة ميسان)، وتنوعت أشكالها وأساليبها لأسباب عديدة، منها المشاكل السياسية والأمنية في المحافظة والتي لم تجد لها حلاً رغم ظهور ظاهرة التسول وعدم قدرة البعض على العودة إلى ديارهم بعد نزوحهم من محافظات مختلفة، ما اضطرهم إلى اصطحاب أطفالهم إلى الشارع للتسول لطلب الرزق، أو لضعف الرادع القانوني أو الاجتماعي في توفير الأمن الاجتماعي الكافي لهم. هذا بالإضافة إلى ظهور جماعات منظمة تدبر هذه الظاهرة سراً وتكرسها لمصالحها، علاوة على ذلك، يُعدّ عدم فعالية القوانين وتهاون الدولة من الجوانب التي تحتاج إلى معالجة وصياغة خطة عمل عملية للقضاء على هذه المشكلة. لذلك تبرز من هذه الإشكالية عدة تساؤلات بحثية منها:-

1. ما هي الاستراتيجيات الفعّالة من قبل الحكومة في محافظة ميسان لمنع التسول القسري للأطفال أو مساعدة الأطفال المجبرين على التسول؟
 2. هل أثبت الإطار التشريعي الحالي في محافظة ميسان فعاليته في الحد من خطر التسول القسري او اللاقسري للأطفال؟
 3. هل هناك حاجة لتغيير نهجنا في التعامل مع ظاهرة تسول الأطفال؟
- وفي نهاية الدراسة وضحنا أهم الأسباب والحلول المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة.

هدف البحث Research objective

1. تهدف هذه الدراسة إلى كشف بشاعة ظاهرة التسول لدى الأطفال في محافظة ميسان، وإثبات أنه على الرغم من وجود قوانين محكمة، إلا أنها غير فعّالة إلى حد كبير بسبب سوء التنفيذ. كما تهدف كذلك إلى التعرف على الأسباب الرئيسية وراء ازدياد هذه الظاهرة في محافظة ميسان، والحلول المقترحة لمواجهتها.



2. تهدف الدراسة الى تقييم تأثير البرامج الحكومية , والخطط الوطنية لمكافحة تسول الأطفال في محافظة ميسان.
3. تهدف الدراسة الى تقديم توصيات , وإجراءات عملية قابلة للتطبيق للحد وذلك للحد من ظاهرة التسول في محافظة ميسان فظلا عن تحقيق نتائج ملموسة.

منهجية الدراسة Research Methodology

أجري البحث باستخدام مزيج من المنهجين النوعي والتحليلي للبحث الفقهي باستخدام البيانات الثانوية. شمل الجانب النوعي جمع وتحليل المقالات الأكاديمية والمجلات والتقارير والمقالات الإخبارية والقضايا المتعلقة بتسول الأطفال القسري. جُمعت هذه المصادر من قواعد بيانات ومنظمات مرموقة تعمل في مجال حقوق الطفل. كما يُسهم تحليل كلا النوعين من البيانات وتفسيرهما في إيجاد حل عملي وذلك من خلال قيام الباحثة بأجراء مقابلات مع أطفال يقومون بالتسول في المحافظة في مناطق متفرقة، إذ تعتبر المقابلات إحدى أدوات جمع البيانات في منهجية الدراسة. وذلك للحصول على البيانات وتحليلها تحليلًا منطقيًا من أجل الحصول على إجابات للإشكالية المطروحة في الدراسة.

هيكلية البحث Research structure

تم تقسيم الدراسة الى مبحثين تضمن المبحث الأول ماهية ظاهرة تسول الأطفال والأسباب المؤدية الى حدوث هذه الظاهرة والذي قسم الى مطلبين، الأول هو تعريف ظاهرة التسول , اما المطلب الثاني فكان بعنوان اسباب حدوث ظاهرة تسول الأطفال, اما المبحث الثاني فكان بعنوان دور التشريعات في حماية الأطفال من ظاهرة التسول في محافظة ميسان وتضمن مطلبين , الأول كان بعنوان التنظيم الدستوري من الحد من ظاهرة تسول الأطفال في محافظة ميسان, المطلب الثاني تضمن التنظيم القانوني من الحد من ظاهرة تسول الأطفال في محافظة ميسان.

المبحث الأول

ماهية ظاهرة تسول الأطفال والأسباب المؤدية الى حدوث الظاهرة

تسول الأطفال ليس ظاهرة جديدة؛ فهي موجودة منذ قرون، مدفوعةً بمجموعة متنوعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية كال فقر والتشرد والاستغلال. في كثير من الحالات، يُجبر الأطفال على التسول من قبل البالغين الذين يعتبرونهم مصدر دخل. وغالبًا ما يكون هؤلاء الأطفال جزءًا من مجتمعات مهمشة، تفتقر إلى التعليم والرعاية الصحية والضروريات الأساسية. يُعد الفقر أحد العوامل الرئيسية وراء تسول الأطفال. قد ترى الأسر التي تعيش في فقر مدقع في إرسال أطفالها للتسول وسيلةً للبقاء على قيد الحياة. في بعض الحالات، يُتاجر بالأطفال أو يُستغلون من قبل شبكات إجرامية، ويتعرضون للإيذاء الجسدي والنفسي لإجبارهم على التسول. بالإضافة إلى ذلك، تُفاهم عوامل مثل تفكك الأسرة، وإدمان الوالدين للمخدرات، ونقص الدعم الاجتماعي، من تعرض الأطفال للاستغلال.¹ سوف يقسم المبحث الى مطلبين، المطلب الأول يتضمن تعريف ظاهرة تسول الأطفال اما المطلب الثاني فيوضح فيه الأسباب المؤدية الى هذه حدوث الظاهرة.

¹ نتيجةً للاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، يتفاوت معدل تسول الأطفال تفاوتًا كبيرًا بين الدول والمناطق. ووفقًا لتقديرات منظمات مثل اليونيسف، يشارك ما يقرب من مليون طفل في أنشطة التسول عالميًا. وتُعد باكستان وبنغلاديش والهند ونيبال وتايلاند وجمهورية إندونيسيا وكينيا وغانا ونيجيريا والمكسيك والبرازيل، بالإضافة إلى العديد من الدول الأخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، من بين الدول التي تشهد انتشارًا كبيرًا لتسول الأطفال. ووفقًا للتقارير، فإن أكثر من 70% من الأطفال الذين يتسولون في الهند تقل أعمارهم عن 10 سنوات. Amaan UI Haq, Dr. Chandrakala. Impact of child begging on education, Diyali International Journal of Advances in Engineering and Management (IJAEM) Volume 6, Issue 04 Apr. 2024, pp: 490



المطلب الأول تعريف ظاهرة التسول

في هذا المطلب لم تتطرق الباحثة الى بيان معنى التسول لغة، وانما بدأت كتابة المطلب بالتعرف على معنى تسول الأطفال اصطلاحاً وذلك لكي يكون التركيز في الدراسة على الجوانب الرئيسية فقط. اذن معنى تسول الأطفال هو توجه الصغار إلى البالغين طلباً للمال أو غيره من أشكال المساعدة. ومن أمثلة هذا السلوك مناشدات عاطفية من الصغار للحصول على المال أو إظهار علامات الإعاقة. قد يبدو التسول كوسيلة عيش للأطفال فكرة جيدة للبعض، لكنه في الواقع يعكس مشاكل اجتماعية أكبر كال فقر والجهل والإساءة والإهمال. فبالإضافة إلى حرمان الأطفال من طفولتهم، فإن استغلالهم عبر التسول ينتهك أيضاً حقوقهم الأساسية في الرعاية الصحية والتعليم والأمان.² ويُعرّف التسول بأنه طلب المال أو الطعام في الشوارع وبحسب الدراسات هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة التسول والتشرد وان فئة المتسولين هي الأكثر ضعفاً في المجتمع اذ توجد علاقة وثيقة بين التسول والتشرد حيث تُقدّر الدراسات أن أكثر من 80% من المتسولين ليس لديهم مأوى، ويُعدّ المتسولون الفئة الأكثر ضعفاً في المجتمع، ويعانون في الغالب من الفقر والحرمان،³ هناك أسئلة يجب ان نبحث عن اجاباتها وهي لماذا نجري بحثاً حول التسول القسري للأطفال؟ ما هو التسول القسري للأطفال؟ بخلاف مشكلة تسول الأطفال الأوسع نطاقاً، حيث قد يتسول الأولاد والبنات للحصول على المال والطعام لأنفسهم للبقاء على قيد الحياة، فإن التسول القسري للأطفال ينطوي على إجبار الأطفال على التسول من قبل الآخرين وتسليم كل أو معظم "الدخل" الذي "يكسبونه". يُجبر الأطفال على القيام بذلك من خلال العنف أو غيره من أشكال الإكراه البدني أو النفسي.⁴ اذن هناك فئتين من التسول القسري للأطفال وهما:

1. الأطفال الذين يُجبرون على التسول من قبل "أطراف ثالثة" وتشمل هذه الفئة الفتيان والفتيات الذين أُجبروا على التسول من قبل أفراد غير آبائهم أو أولياء أمورهم. قد يشمل هؤلاء الأفراد: أعضاء العصابات أو الشبكات الإجرامية، وأصدقاء العائلة، أو أصدقاء الأطفال أنفسهم.
2. الأطفال الذين يُجبرون على التسول من قبل آبائهم أو أولياء أمورهم. في هذه الحالة، يُجبر الأطفال عادةً على التسول من خلال أساليب تتجاوز الوسائل المعتادة أو المقبولة لتأديب الأسرة، بما في ذلك استخدام العنف أو التهديد به والإكراه النفسي. لماذا يجب علينا أن نقلق بشأن إجبار الأطفال على التسول؟ وما هي العواقب بشاه ظاهرة تسول الأطفال؟ هنا يعاني الأطفال الذين يُجبرون على التسول من عدد من الانتهاكات. إذ يُستغلون من قبل المتاجرين بالبشر، أو المعلمين الدينيين، أو أولياء أمورهم، ويعملون لساعات طويلة مع سيطرة محدودة أو معدومة على دخلهم. ويتعرض الأطفال عادةً للضرب من قبل من يُجبرونهم على التسول، ويتعرضون للإيذاء الجسدي واللفظي، والتحرش الجنسي من قبل من يصادفونهم أثناء قيامهم بعملهم. ومن المرجح أن يُفصل الأطفال الذين يُجبرون على التسول من قبل أفراد غير آبائهم عن عائلاتهم لفترات طويلة، ويعيشون في ظروف سيئة وخطيرة. ويمكن أن يمنع إجبار الأطفال على التسول. عواقب تسول الأطفال وإن عواقب تسول الأطفال عميقة وواسعة النطاق، ولا تؤثر على الأطفال المعنيين فحسب، بل على المجتمع ككل. فعلى المستوى الفردي، يُحرم الأطفال المتسولون من حقوقهم الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والبيئة الداعمة اللازمة لنموهم الشامل. بل يتعرضون لمخاطر متنوعة، بما في ذلك الإيذاء البدني والنفسي، وسوء التغذية، والاستغلال من قبل العصابات الإجرامية. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار تسول الأطفال يُديم دائرة الفقر، حيث يُحرم الأطفال من التعليم والفرص ومن المرجح أن يظلوا عالقين في دوامة الحرمان والاستغلال. وهذا بدوره يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات والدول، ويديم عدم المساواة ويعرقل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية.

² Amaan Ul Haq, Dr. Chandrakala Diyali, Impact of child begging on education p: 490.

³ ايمان الحيازي, تعريف ظاهرة التسول, 15 ديسمبر 2021, ينظر الموقع الإلكتروني [/https://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)

⁴ Emily Delap, Forced Child Begging Publisher Anti-Slavery International, Anti-Slavery International 2009, p4.



المطلب الثاني اسباب حدوث ظاهرة تسول الأطفال

ان أسباب تسول الأطفال كثيرة اذ تتشابه هذه الظاهرة مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والأعراف الثقافية، وأوجه القصور النظامية. ويُعدّ الفقر السبب الرئيسي الى القيام بظاهرة التسول، إذ يدفع الأسر إلى اتخاذ تدابير يائسة للبقاء على قيد الحياة. وفي كثير من الحالات، يرى الآباء أو الأوصياء، الذين يكافحون هم أنفسهم لتغطية نفقاتهم، في التسول وسيلةً لتكملة دخلهم الضئيل. بالإضافة إلى ذلك، تُفاقم عوامل مثل عدم الحصول على التعليم والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي من ضعف الأطفال، مما يجعل الأطفال عرضة للاستغلال. علاوة على ذلك، تلعب المواقف المجتمعية والقبول الثقافي دوراً في إدامة تسول الأطفال. كُفي بعض المجتمعات، يُصبح إرسال الأطفال للتسول أمراً طبيعياً، وغالباً ما يكون ذلك تحت ستار التقاليد الدينية أو الثقافية. ولا تُدبم هذه الأعراف دائرة الفقر فحسب، بل تُطبع أيضاً استغلال الأطفال، وتحرمهم من حقهم في طفولة خالية من الاستغلال والحرمان. ان من اهم أسباب تسول الأطفال هي:

أولاً: التفكك الأسري

أن الحياة الأسرية المتمثلة بالأب وجدت لتكون حياة آمنة ومطمئنة لجميع أفراد الأسرة، وأن هذه الحياة في المنزل هي التي تبني شخصية الطفل ونضجه ووعيه، وأي خلل يصيب هذا النظام سيؤثر على حياة الطفل لاحقاً.⁶ بغض النظر عن تداخل المصطلحات العديدة التي تشير إلى تفكك الأسرة، فإن مثل هذه النتيجة تؤثر على الطفل نتيجة المواجهة المستمرة مع الأب والأم، مما يؤدي إلى الانفصال، أو فقدان أحد الوالدين حتى الموت، أو الغياب الطويل لأحد الوالدين نتيجة السفر.⁷ ويمكن تقسيم أنماط التفكك الأسري التي تؤدي إلى تسول الأطفال إلى:

1. الأسرة وحدة غير مكتملة، وهي الأسرة التي تفقد الأب أو الام.

2. تفكك الأسرة نتيجة الطلاق أو العوز المادي المفاجئ الناتج عن فقدان العمل الوظيفي او في حالة تعرض الدول الى احتلال أو التعرض لحرائق مدمرة أو فيضانات كبيرة،⁸ مما يؤدي إلى نزوح الأسر والعائلات من مكانها وموقعها إلى أماكن أخرى يفقدون فيها سبل العيش الكريم. هذه الظروف -التي مر بها العراق بعد عام 2003 وبعد حرب داعش- قد تأثر آلاف من ذوي الدخل المتوسط، فهم بلا مأوى أو حماية أو طعام أو ، مما يترك الأسر داخل خيام بسيطة في العراء دون سبل عيش كريمة، مما يضطر بعضهم إلى التسول للحصول على الطعام والشراب. ولهذا السبب، يشهد العراق تراجعاً ملحوظاً في الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحتى الأمني في الوقت الحاضر وبشكل كبير، بعد عام 2003، وما رافق ذلك من تغير في قيمة المساعدات في المجتمع من خلال مساعدة الفقراء وهو ما يعد الأهم في خروج عدد كبير من الأسر إلى الشارع طلباً للمساعدة والمساعدة.⁹

⁵ Iker Malaina , Child Begging: A Manifestation of Child Labor .Caigh University, Seville, Spain Journal of Labor Perspective and Childbirth ,31-May-2024, QC No. jlcb-24-13489 p227.

⁶ .د. غادة محمد سلامة، ظاهرة التسول عند الأطفال (الأسباب، والعلاج)، مجلة علوم التربية، العدد 12، 2023، ص436

فخري صيري عباس)، دراسة تحليلية للعوامل المرتبطة بالتفكك الأسري للعائلة العراقية، كلية التربية لأساسية / جامعة ديالى. مجلة الفتح. العدد الحادي والخمسون. ص 34، (2012) ، سمر ممدوح الشرفاوي ، التفكك الأسري وظاهرة التسول" دراسة ميدانية بمدينة بني سويف"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني سويف، ص 66، (2017) ⁸ فهمي محمد سيد ، ظاهرة التسول وعلاقتها بالإقصاء الاجتماعي للفتيات في المجتمع العراقي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، 2018، ص16.

**ثانياً: الدين**

إن الدين، مرتبط بقيم وأخلاقيات المجتمع الذي يوجد فيه، فهو يحرص على أن يكون لدى أفرادهم قيم ومبادئ وأخلاق تتوافق مع المجتمع، حيث يتوجب على أفراد الدين والمجتمع أن لا يخربوا على قيمهم، ودينهم ويحاولوا أن يتصرفوا في ضوء معاييرهم. وترى الباحثة أن الدين قد يكون من أهم العوامل المسببة لتسول الأطفال، فالمحفز الديني يربي الفرد على الصبر والأخلاق والقيم والحياة كحال غير مستقرة، وبالتالي لا يجعلهم يغرون في الأرض طلباً للمال.¹⁰

ثالثاً: ضعف التشريعات القانونية

في الدول المتحضرة، توجد تشريعات قانونية صارمة بشأن عمالة الأطفال أو تشريدهم أو تسولهم في الشوارع والطرق، وهناك شرطة مجتمعية تجوب الشوارع بحثاً عن مثل هذه الظواهر، وتضع الأطفال في دور الرعاية والتأهيل.¹¹

2. خلو الأسرة فيما بينها من علاقات المحبة وواصر الترابط الاسري فيما بينهم والعاطفة نتيجة انشغال أفرادها بشؤونهم الخاصة دون وجود علاقة حميمة أو صداقة.¹²

المبحث الثاني**دور التشريعات والقوانين الوطنية العراقية في الحد من ظاهرة تسول الأطفال في محافظة ميسان**

لم تقتصر حماية ورعاية الأطفال من ظاهرة التسول في الوثيقة الدستورية، فحسب وإنما امتدت إلى حماية ورعاية هذه الفئات في أكثر من تشريع وضعي، سواء على مستوى قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 وتعديلاته، حيث حظر المشرع ظاهرة التسول بموجب أحكام قانون العقوبات العراقي، وعالجها و(تناول المشرع العراقي في الكتاب الثاني من قانون العقوبات الجرائم الضارة بالمصلحة العامة وخصص لها تسعة فصول، وفي الفصل الثامن تناول الجرائم الاجتماعية، ومنها جريمة التسول). يمتد الإطار القانوني لظاهرة التسول في العديد من القوانين والتشريعات الخاصة، متمثلة في قانون رعاية الأحداث العراقي، وكذلك في قانون مكافحة الاتجار بالبشر، لكن حسب الإحصاءات في العراق هناك نحو 13 في المئة من أطفال العراق منخرطون في أعمال وقد تكون خطيرة أو انها تنسم بالاستغلال الجسدي والاقتصادي وهذا يشكل انتهاكاً للاتفاقيات الدولية والتي وقع عليها العراق، ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية "حقوق الطفل" واتفاقية "منظمة العمل الدولية" رقم 182.¹³ ولذلك سوف نوضح موقف المشرع العراقي من هذه الظاهرة:

¹⁰ 1. محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1967، ص33.

¹¹ أكدت قيادة شرطة محافظة ميسان، مواصلة حملتها الواسعة للقضاء على التسول، والتي قد تتداخل في بعض حالاتها مع جرائم الاتجار بالبشر- وأفادت القيادة بأن مفارز قسم شرطة البلدة ألفت القبض على امرأتين تمارسان التسول في مدينة العمارة، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهما، مؤكدة أن الحملة ساهمت بشكل ملموس في تقليص أعداد المتسولين في المحافظة. ينظر الموقع الإلكتروني ضبط متسولات في العمارة وتحذير من استغلال الأطفال في شبكات مشبوهة « تاريخ المشاهدة 2025/8/29 الساعة 11 مساءً.

¹² د. بهاء حلمي، تسول الاطفال.. مشاكل وحلول، المشاهدة 2025/8/23 الساعة 10 مساءً <https://bahaahelmy.com/%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%84-%D8%A> تاريخ المشاهدة

¹³ ظاهرة تسول الأطفال تسجل أرقاماً صادمة والحكومة العراقية تتحرك، ينظر الرابط الإلكتروني <https://www.independentarabia.com/node/622689/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3> تاريخ المشاهدة 2025/8/28 , D8%A9%D8%AA%D9%



المطلب الأول

التنظيم الدستوري من الحد من ظاهرة تسول الأطفال في محافظة ميسان

ان المشرع العراقي قد نظم العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في دستور جمهورية العراق لعام 2005، حيث اعتبرت هذه الحقوق هي من واجبات الدولة تجاه رعاية الافراد حيث نصت المادة 30/أولاً من الدستور على ان: تكفل الدولة للفرد والأسرة -ولا سيما الطفل والمرأة- الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش الكريم، وتوفر لهم الدخل الكافي، والسكن اللائق.¹⁴ كما توفر الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حالة الشيخوخة، أو المرض، أو العجز، أو التشرد، وقد نص الدستور العراقي لعام 2005 صراحة على التزام القوات الأمنية بحماية حقوق الإنسان وذلك وفقاً للمواد الدستورية (9/ رابعاً، و84/ أولاً)،¹⁵ لكن الإشكالية تظهر في التفاعل الحقيقي في تنفيذ وتطبيق المواد الدستورية، فلزال هناك ارباك في تعزيز الانسجام بين التشريع الوطني والمواثيق الدولية و كما حدث مع الجدل حول "اتفاقية سيداو" وحقوق الطفل في هذه المعاهدة، و مما يؤكد الى مزيد من الوعي القانوني بتطبيق المعاهدات الدولية كذلك يجب تفعيل مواد الدستور العراقي لعام 2005 والتي تتعلق بحقوق الطفل من خلال فرض تطبيق صارم للقوانين، كذلك ان التوافق بين التشريعات العراقية، والمعاهدات الدولية والتي تتعلق، كانت من أبرز التحديات القانونية، إذ تُعدّ هذه الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل والتي صدرت في عام 1989 هي من ابرز الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الأطفال وقد قام العراق بالمصادقة على هذه الاتفاقية وذلك بموجب القانون رقم 3 لسنة 1994 وانه يدل ان هذه الاتفاقية قد أصبحت جزءاً من التشريع الوطني في العراق أي بمعنى اخر ان تطبيق الاتفاقية يجب ان تكون ملزمة وتطبق مثل أي قانون اخر في العراق.¹⁶ كذلك جاء في الدستور العراقي لعام 2005 وكثيراً من مواده الدستورية على حماية حقوق الأطفال ورعايتهم، ومثال ذلك ما ورد في المادة 29 من الدستور حول معنى الأسرة، بحيث وصف الدستور العراقي الاسرة بانها الأساس في المجتمع العراقي ويجب المحافظة على تماسك الاسرة ورعايتها ويحظر من الاستغلال بكافة انواعه للأطفال وعدم اتخاذ أي شكل من اشكال العنف تجاه الاسرة و افرادها.¹⁷ لذلك ترى الباحثة بانه يجب تحديث العقوبات والتي تكون رادعة بشكل أكبر ضد المخالفين، إضافة الى ذلك يجب إلغاء أي تعويض او كفالة قد يسمح بانتهاك القوانين وبدون عقاب فعلي يصدر من الجهات المختصة، كذلك الوقوف مع دعم برامج دعم التعليم للأطفال المتسولين وهذه الخطة التي أعلنت عنها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وان التنظيم الدستوري للحد من ظاهرة التسول في محافظة ميسان، يجب ان يكون عن طريق تفعيل الحقوق الدستورية، إضافة الى الاهتمام بتطبيق الاتفاقيات الدولية والتي تتعلق بحقوق الطفل فضلاً عن تشديد الرقابة التنفيذية في المحافظة، اذ انها تمثل الأداة الأساسية للحد من ظاهرة التسول لدى

¹⁴ ينظر المادة 30/أولاً من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

¹⁵ ينظر المواد (30/أولاً، و9/ رابعاً، و84/ أولاً) من دستور جمهورية العراق لعام 2005.

¹⁶ الأطفال في العراق يواجهون كثيراً من التحديات من فقر ونزوح وعنف وإجبار على العمل، مما يجعلهم إحدى الفئات الأكثر عرضة للأخطار. وفي هذا السياق تقوم المؤسسات الحكومية، لا سيما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التربية، بدور محوري في توفير الحماية والدعم لهذه الفئة. أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تتولى مسؤولية رعاية الأطفال المعرضين للخطر عبر تشغيل دور الإيواء ومكافحة عمالة الأطفال وتقديم المساعدات المالية للأسر الفقيرة بهدف تقليل تسرب الأطفال إلى سوق العمل. وتشرف كذلك على تطبيق القوانين التي تحمي حقوق الطفل وتوفر برامج إعادة تأهيل للأطفال المشردين لضمان اندماجهم في المجتمع. أن ضمان حقوق الأطفال ليس مسؤولية الحكومة وحدها، بل يتطلب جهداً وطنياً مشتركاً يشمل الحكومة والمجتمع المدني والإعلام والمنظمات الدولية، فمن دون تطبيق صارم للقوانين واستراتيجيات شاملة لحماية الطفل سيظل الأطفال في العراق عرضة للخطر والتهميش، مما يؤثر سلباً في مستقبلهم وفي المجتمع ككل، ويجب أن يكون الاستثمار في الطفولة أولوية وطنية لضمان جيل أكثر وعياً وقادر على الإسهام في بناء مستقبل العراق. شذى العاملي، حقوق الأطفال في العراق... قوانين قوية وتطبيق هش، ينظر الرابط الالكتروني <https://www.independentarabia.com/node/617603>. 2025.

¹⁷ ينظر المادة 29 من دستور جمهورية العراق لعام 2005.



الأطفال في محافظة ميسان، لكن نجاح هذا الجهد قد يحتاج الى ان يكون هناك تعاون مشترك ما بين الدولة والمجتمع المدني فضلا عن التكاتف ما بين مختلف الوزارات , والجهات الرقابية في محافظة ميسان.

المطلب الثاني

أولاً: التنظيم القانوني للحد من ظاهرة تسول الاطفال في محافظة ميسان

لقد تناول المشرع العراقي في المادة (390/أولاً) من قانون العقوبات والذي (عُدل النص القانوني نفسه بالقانون رقم 16 لسنة 1999 المعدل لقانون العقوبات العراقي) على النحو التالي: "يُعاقَب...30/اولا كل من تجاوز الثامنة عشرة من عمره وجد متسوِّلاً في الطريق العام أو في المحلات العامة أو دخل بغير إذن منزلاً أو دكاناً ملحفاً به بقصد التسول، وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سنة واحدة إذا اصطنع المتسول جروحاً أو عاهة أو استخدم أي وسيلة أخرى من وسائل الخداع لكسب ود الجمهور أو كشف عن جرح أو عاهة أو أصر على التسول. وان المادة الدستورية تشير إلى أن المشرع العراقي قد حدد سنًا قانونية للمتسولين، وهي الثامنة عشرة من العمر، وبالتالي فإن الشخص الذي أقل من هذا السن يقع ضمن نطاق الحدث أو الطفل حيث اشارت المادة (5) من قانون رعاية الأحداث رقم 76 لسنة 1983 إلى أنه "تسري أحكام هذا القانون على الحدث الذي يبلغ الثامنة عشرة من عمره أثناء التحقيق). ففي هذه الحالة تامر المحكمة بإيداع الحدث لمدة لا تزيد على سنة في دار للتشغيل إذا كان قادراً على العمل أو تقوم الدولة بإيداعه في ملجا او في دار للمسنين او في أي مؤسسة خيرية، ومن هذا نلاحظ بان الغاية او الهدف من المشرع العراقي بوضع هذه المادة هو التعامل بشكل انساني مع الجريمة التي ارتكبتها الحدث والهدف من هذه العقوبة هو العامل الوقائي والاصلاحي للحدث. 18 كذلك ان الغرض من هذه المادة هي تأهيلهم ودمجهم مع الافراد في المجتمع، فضلا عن تدريبهم على بعض المهن لغرض الحصول على مهنة يستطيعون العيش منها بعد ان يتم الافراج عنهم. وهناك إجراءات تنفيذية من هذا الجانب في محافظة ميسان حملات أمنية اذ قادت قيادة شرطة ميسان، بحملة واسعة وذلك للقبض على المتسولين في المحافظة من النساء والأطفال وكانت الحملة تحت إشراف مباشر من قبل قائد شرطة ميسان، حيث تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق هذه الفئة. وتم القبض على شبكة كانت تستخدم أحد المنازل في محافظة ميسان لكي يكون مقراً لها، اذ تمارس فيه عمليات التسول وفي مناطق متفرقة من مركز مدينة المحافظة. وكانت الشبكة تتكون من 6 افراد من العصابة، اذ قاموا باستئجار منزل ويمارسوا فيه اعمال التسول علما ان المجرمين كانوا يسكنون في محافظات النجف والديوانية وذي قار، وقامت الشرطة في المحافظة باتخاذ اقصى العقوبات القانونية بحقهم. 19

ثانياً: التنظيم القانوني للحد من ظاهرة تسول الاطفال في قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012 في محافظة ميسان

ان الإطار القانوني العام الذي صدر فيه قانون مكافحة الاتجار بالبشر، رقم 28 لسنة 2012 في العراق , وذلك بهدف مواجهة الجرائم التي تنتهك الكرامة لدى الانسان و بما في ذلك القيام باستغلال الأطفال في ظاهرة التسول. اذ تدرج هذه الظاهرة ظاهرة تسول الأطفال من ضمن جرائم الاتجار بالبشر، وذلك بموجب المادة الأولى من هذا القانون. (نشر القانون نفسه في الوقائع العراقية، العدد 4236، بتاريخ 2012/4/23) بقوله: "يقصد بالاتجار بالبشر تجنيد أو نقل أشخاص لأغراض هذا القانون عن طريق التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير

¹⁸القاضي كاظم عبد جاسم الزبيدي، جريمة التسول في القانون العراقي، 2022 مقالة منشورة في وكالة نون الخيرية،
¹⁹ميسان:الإطاحة بشبكة تمتن عمليات التسول قادمة من محافظات متفرقة، وكالة نون الإخبارية، ن 21 تموز 2025،
https://non14.net/179243, تاريخ المشاهدة 2025/11/14.



ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيايل أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة لإعطاء أو استلام مبالغ مالية أو مزايا للحصول على موافقة جهة أو وصاية على شخص آخر بهدف بيعهم أو استغلالهم في الدعارة أو الاستغلال الجنسي أو العمل القسري أو الاسترقاق أو التسول أو الاتجار بأعضائهم البشرية أو لأغراض التجارب الطبية.²⁰ يتضح من التعريف الذي وضعه المشرع العراقي بأنه يتفق مع المادة 3 من بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة والأطفال، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 ويعرف الاتجار بالبشر بأنه: تجنيد أشخاص أو نقلهم، وتنقلهم، إيوائهم أو استقبالهم وذلك عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيايل أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة ضعف، أو عن طريق إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص ما أو السيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال.²¹ ان قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012، الذي عد في مادته الأولى استغلال الأطفال، أو النساء، في التسول، شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر، وفرض عقوبات مشددة، تبدأ بالسجن المؤقت والغرامة، وتصل إلى السجن المؤبد بحق من يثبت تورطه في تنظيم أو تشغيل شبكات للتسول القسر يحتاج إلى تعديل بهذا الجانب لمعالجة مشكلة الطفولة التي تحتضر في العراق، وفي حادثة وقعت في محافظة ميسان اذ اصدرت محكمة جنابات ميسان حكماً بالسجن 7 سنوات وذلك بحق ثلاث نساء تم ضبطن وهن يقمن بالمناجزة بأطفال أعمارهم اقل من 4 سنوات وذلك مستغلات العوز لدى اسرهم وقيامهن باستغلال هؤلاء الأطفال في التسول في معظم مناطق محافظة ميسان، وقد اكدت المصادر الأمنية في المحافظة ان الحكم الذي صدر بحق هؤلاء النساء وفق المادة 6 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر وكانت هذه النساء تقوم بنقل الأطفال بين محافظة ميسان وذي قار ويقمن باستخدام وثائق مزورة وهواتف نقالة بدون شريحة مما يصعب تتبعها من قبل الجهات الأمنية. وقد ازدادت هذه الظاهرة، ظاهرة الاتجار بالأطفال في ميسان، وسط غياب رقابة فعلية على دور الرعاية وانتشار عصابات في العاصمة بغداد وكذلك محافظات الجنوب. كذلك سجل حالات مشابهة لهذه الجريمة في العاصمة بغداد حيث تم اعتقال امرأة وذلك ضمن شبكة لبيع الأطفال الرضع في مقابل مبالغ (تراوحت ما بين 6 إلى 12 مليون دينار عراقي)، بحجة انها تقوم بتأمين حياة أفضل للأطفال، وذلك في عملية كشفت عنها وزارة الداخلية وضمن حملة سرية²². ان المسؤولية التي تقع على عاتق المحافظة تكون كمسؤولية باقي المحافظات العراقية وذلك من خلال تكليف اللجان الفرعية والمركزية لمكافحة الاتجار بالبشر في المحافظة وبما يلي: ان يجب متابعة تطبيق نصوص القانون، على المستوى المحلي وبما في ذلك يجب مراقبة الأطفال المتسولين. فضلا عن ذلك يجب التنسيق مع الوزارات المعنية وكذلك الأجهزة الأمنية، ومنظمات المجتمع المدني. في محافظة ميسان. كذلك يجب إعداد التقارير السنوية، حول الحالات الخاصة عن الأطفال المتسولين. ترى الباحثة من خلال الدراسة بان هناك تحديات تطبيقية تواجهها محافظة ميسان حول ظاهرة التسول لدى الأطفال في المحافظة بالرغم من وجود النصوص الصارمة لكن المحافظة تواجه صعوبات في هذا المجال منها، ضعف في تنفيذ المواد القانونية، مثل المواد القانونية (390 و391 و392) في قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1996 المعدل، وخاصة فيما يتعلق بتنشغيل وإعادة تأهيل الأطفال المتسولين. كذلك استغلال الأطفال في المحافظة من قبل عصابات وشبكات للتسول مما يزيد من الصعوبة في محاسبة المسؤولين عن تلك الجريمة في محافظة ميسان توجد البطالة والفقر وازدياد حالات الطلاق بين الاسر بشكل كبير، مما أدى الى ازدياد التفكك الاسري بين العوائل وهذا بالتالي أدى الى تعرض الأطفال لاستغلالهم واعتماد العوائل عليهم على التسول كمصدر للرزق. لذلك يجب تضمين خطة جيدة في محافظة ميسان والتي تتضمن تنفيذ حملات التوعية وذلك يكون بالتعاون مع جهاز الامن الوطني وكذلك الشرطة المجتمعية في المحافظة فضلا على القيام بعمل ورش عمل وندوات ودورات لفئات معينة

²⁰ ينظر المادة 1 من قانون الاتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012.

²¹ لإتجار بالبشر .. جريمة بوجه متعددة يشدد القانون عقوباتها، 2021، <https://ina.iq/ar/local/143753--.html>, تاريخ المشاهدة 2025/8/24 الساعة العاشرة مساء

²² سوق الطفولة ما زال مفتوحا. السجن لنساء يتاجرن بالأطفال في ميسان، 19 June 2025، جريدة الزمان، <https://www.azzaman.com> / تاريخ المشاهدة 2025/11/11 الساعة 10 ليلا.



الكاشرون و المتسولون وضحايا الاتجار بالبشر بهدف توعية هذه الفئات بمخاطر هذه الظاهرة وتأثيرها السلبي على المجتمع.

ثالثاً: التنظيم القانوني للحد من ظاهرة التسول في قانون رعاية الأحداث العراقي رقم 76 لعام 1983 في محافظة ميسان

تعد ظاهرة تسول الأطفال في محافظة ميسان، جزءاً من أزمة كبيرة تواجه العراق، حيث يشهد العديد من الأطفال في المحافظة استغلالاً اقتصادياً واجتماعياً وذلك عبر التسول في الشوارع والأسواق وتعد هذه الظاهرة انعكاساً للمستوى الاجتماعي والثقافي وتهديد التنمية البشرية للأطفال ولأسباب الواضحة، تناول المشرع العراقي هذه الظاهرة الخطيرة والتي يتعرض لها مئات الأطفال العراقيين.²³ إذ تطرق قانون رعاية الأحداث رقم 76 لسنة 1983 المعدل، ومن خلال النصوص القانونية الى ظاهرة تسول الأطفال وقد وصف القانون هذه الظاهرة بانها شكلاً من أشكال الانحراف الاجتماعي إذ ألزم الجهات المعنية بإيداع الأطفال المتسولين في دور الرعاية الخاصة وذلك لتأهيلهم، وإعادة دمجهم في المجتمع.²⁴ إذ تندرج ظاهرة التسول من ضمن مظاهر الانحراف الاجتماعي والتي يعاني منها المجتمع العراقي، وخصوصاً الأطفال. وقد تعامل المشرع العراقي مع هذه الظاهرة ان قانون رعاية الأحداث العراقي رقم (76) لسنة 1983، والاساس الذي استند عليه وكذلك من خلال النصوص القانونية والاهداف التي يسعى الى تحقيقها قد وضع نظاماً لا يقتصر على الإصلاح فقط انما سعى هذا القانون الى حماية الأطفال ورعايتهم ومنعهم من ارتكاب الجرائم،²⁴ وقد أورد عدة حالات يعد فيها الحدث جانحاً. كما ان المشرع العراقي في القانون الحالي أعلاه قد رفع سن الحدث الى تسع سنوات، بعد ان كان العمر للحدث سابقاً سبع سنوات، في القانون رقم (64) لسنة 1972 الملغى. وقد جاء قانون رعاية الأحداث العراقي بنصوص متطورة والتي تمثلت بالرعاية اللاحقة للحدث وبعد انتهاء مدة ايداعه و هذه الرعاية هي التي تمثل الوسيلة المكتملة للعلاج وتحول من دون ان يعاود ارتكاب الجريمة مرة أخرى وهذا بدوره سوف يحقق المواءمة مع معايير حقوق الطفل الدولية، إذ على الصعيد الدولي هناك العديد من المواثيق الدولية والتي تخص الأحداث و الاطفال وتحديداً، من هذه الاتفاقيات هي اتفاقية حقوق الطفل الدولية لعام 1989، وهذه الاتفاقية قد شملت الحقوق الأساسية كافة للأطفال.²⁵ في محافظة ميسان يطبق القانون رعاية الأحداث العراقي رقم (76) لسنة 1983 وذلك وفقاً للتنظيم المركزي ذاته، مع التأكيد على تفعيل مكاتب الخدمات المدرسية، النفسية

²³ وتكشف الإحصاءات عن أن نحو 13% من أطفال العراق منخرطون في أعمال خطرة أو تنسم بالاستغلال الجسدي والاقتصادي، في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل. وتقدر التقارير أن عدد الأطفال العاملين في البلاد بأكثر من 500 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 عاماً، ليحتل العراق المرتبة الرابعة عربياً في عمالة الأطفال بنسبة 4.9%. ويرى خبراء أن نقشي عمالة الأطفال والتسول يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر المدقع، والنزاعات المسلحة التي أدت إلى نزوح واسع، وانهيار المنظومة التعليمية، وتفكك الأسر. ويشير الخبراء إلى أن أخطر أشكال استغلال القاصرين يتمثل في التسول، حيث يشكل الأطفال غالبية المتسولين، وبعضهم يعمل لصالح عصابات جريمة منظمة تهدد الأمن المجتمعي. تسول الأطفال يستشري في العراق، مقالة منشورة في مجلة عين اليقين في العراق، 2024، ينظر الرابط الالكتروني تسول الأطفال يستشري في العراق.. نداعيات خطيرة - يقين نيوز. تاريخ المشاهدة 2025/8/31، الساعة 12 مساءً.

24

وفقاً للمادة (24) من القانون، يعتبر الصغير أو الحدث مشرداً ومرتبباً بالجنوح إذا:

- وجد متسولاً في الأماكن العامة أو استخدم الحيل والخداع لكسب عطف الجمهور بهدف التسول.
- مارس أعمالاً متجولة مثل صبغ الأحذية أو بيع السكاير أو أي مهنة تعرضه للجنوح وكان عمره أقل من خمسة عشر عاماً.
- لم يكن له محل إقامة ثابت أو ترك منزل وليه بدون عذر مشروع.
- لم تكن لديه وسائل شرعية للعيش أو ولي يهتم به.

²⁵ احمد عبد السلام حسن سعيد، قانون رعاية الأحداث العراقي ومعايير حقوق الطفل الدولية: دراسة تأصيلية تحليلية، رسالة ماجستير في كلية القانون، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2017، ص 33.



والاجتماعية إضافة إلى ذلك توضيح الدور الكبير الذي تقوم به الشرطة وجمعيات المجتمع المدني في المحافظة كذلك إشراك شرطة الأحداث والمنظمات المهنية، الجمعيات الأهلية في رصد ظاهرة التسول لدى الأطفال في المحافظة وذلك من خلال قيامهم بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، كذلك أيضا قيامهم برصد المشردين والمتسولين وبما ينسجم ذلك مع الأهداف العامة لهذا القانون اذ ان الهدف الأساسي للقانون هو حماية الأطفال ومنعهم من ظاهرة التسول ، بالإضافة الى تأهيل الأحداث ، عن طريق ادماجهم مع المجتمع بالطريقة الصحيحة والسليمة في محافظة ميسان. من خلال دراسة القانون ترى الباحثة بان قانون رعاية الأحداث العراقي رقم 76 لسنة 1983 يعطي إطاراً متكاملًا وواضحاً لمعالجة ظاهرة التسول في محافظة ميسان، والعراق عموماً وذلك من خلال: يجب الوقاية من الجنوح المبكر والمراقبة وكذلك الإشراف عبر الأجهزة الرسمية المختصة. وإعادة تأهيل الأحداث في المحافظة، من خلال إدماجهم في المجتمع. كذلك يجب فرض الضوابط القانونية، على أولياء أمور الأطفال والذين يقومون باستغلال الأطفال لهذه الظاهرة. وربط الرقابة القانونية في الدولة بإجراءات الوقاية والتي تهدف الى انهاء هذه الظاهرة الخطيرة في المحافظة والعزوف عن ظاهرة التسول لاستخدامها كوسيلة للرزق. كذلك يتضح من خلال تحليل النصوص والمصادر القانونية، أن معالجة ظاهرة التسول في محافظة ميسان ووفقاً لهذا القانون، ليست مجرد انها عقوبة بحق الافراد بل انها نظام رعاية متكامل، والذي يشمل الإشراف القضائي فضلاً عن الرعاية الاجتماعية، الخدمات النفسية والتعليمية لدى الأطفال في المحافظة.

مقابلات أجرتها الباحثة مع أطفال متسولين في محافظة ميسان

اجرت الباحثة مقابلات مع عدد من الأطفال المتسولين في محافظة ميسان، وتعتبر المقابلات احدى أدوات جمع البيانات في المنهجية البحثية كما تم ذكرها في منهجية الدراسة سابقا. وقد اختارت الباحثة العينة فقط من الأطفال لان موضوع الدراسة يتعلق ب الإطار القانوني للحد من ظاهرة التسول لدى الأطفال في محافظة ميسان فقط، والباحثة قامت ب طرح عدد من الأسئلة على هذه العينة والتي تتعلق بأسباب التسول والعوامل التي أدت الى انتشار هذه الظاهرة الخطيرة في هذا المجتمع والأسئلة سوف تذكر بعد خاتمة الدراسة ان شالله لكي يكون القارئ على دراية بمضمون هذه الأسئلة التي وجهت لهذه الفئة (فئة الأطفال) وللتذكير ان الباحثة سوف تستخدم الحروف الأولية فقط لأسماء الأطفال دون ذكر اسماؤهم الكاملة وذلك للسرية الممكنة ولرغبتهم في ذلك. بدأت المقابلات مع الطفليين (ح.م) و(ا.م) ²⁶ الباحثة سئلت عن الوقت الذي يأتيان فيه للتسول الى هذا المكان وكانت اجابتهما انه نأتي كل يوم إلى هنا منذ الصباح الباكر والمشكلة الكبيرة ان والدتهما هي التي تقوم بإيصالهم الى هذا المكان لغرض التسول حيث ان الوقت الذي يمضيان فيه للتسول يكون من الصباح الى الليل والسبب في ذلك لانهم يسكنون في قضاء تابع الى محافظة ميسان. الباحثة طرحت سؤال وهو لماذا في نفس المكان يوميا يكون التسول فيه وكانت الإجابة / نأتي كل يوم إلى هنا في شارع التربية كونه مكان مزدحم بالناس، وفي أيام المدرسة نأتي ٣ أيام في الأسبوع، الجمعة والسبت ونتغيب يوم واحد من المدرسة لغرض التسول. والهدف من التسول هو للحصول على المال من الناس لان والدهم متوفي ولا يوجد من يعيل عائلتهما. وان اقصى حد للمبلغ الذي جمع وكانت الإجابة هي 60 ألف دينار، من الأسئلة التي قامت الباحثة بسؤالها عن المبلغ الذي يجمع من التسول هل هو كاف ام لا، وكانت الإجابة بان هذا المبلغ كافي لتغطية مصاريف بيتنا لكن والدتنا تريد الحصول على مبلغ أكبر. وفي حالة عدم حصولنا على المال الكافي لا تعاملنا والدتنا معاملة جيدة وتقوم بلومنا وأن عدم الحصول على المال هو بسببنا كوننا لم نعمل ببذل ما يكفي من اقناع الناس. ووالدتنا هي التي تشجعنا على التسول كون والدنا متوفي، وهي تعلمنا كيف نكسب عطف الناس، ما هي بعض الأشياء السيئة التي حدثت لك اثناء التسول؟ نتعرض كثيراً للتمتر والاستهزاء. وكذلك نتعرض للشتيم والضرب أحيانا من قبل المتسولون الآخرين كوننا أطفال صغار في العمر ولا نستطيع الدفاع عن أنفسنا. كذلك من الأسئلة التي وجهت هي كيف يعاملك من يعطونك المال؟ أجاب بان البعض يتعاطف معنا والبعض الآخر يعطينا المال ويقول لنا اتركوا هذا المجال وأكملوا

²⁶ وهما طفلان متسولان إخوة أحدهم يبلغ من العمر ٧ سنوات والآخر ٨ سنوات في محافظة ميسان وكانت المقابلة في شارع التربية، بتاريخ ٣ / ٩ / ٢٠٢٥ وفي تمام الساعة ٤ مساءً تتكون عائلتهما من (الاب متوفي نعيش مع والدتي نحن ٥ إخوة وجميع قاصرين). وهناك صور توثق هذه المقابلات ولكن للملاحظة ليس جميع الأطفال يوافقون على اجراء المقابلات وذلك بدافع الخوف من قبل عوائلهم بشكل كبير،



دراساتكم. واخير لو سمحت لكم الفرصة ان تتعلموا وتعيشوا حياة جيدة تفضلها ام تفضل التسول؟ الإجابة كانت كالآتي: نتمنى أن نستطيع إكمال الدراسة وتحسن حالتنا الى الأفضل ونترك التسول. مقابلة أخرى أجريت مع طفلة متسولة (ف.م) ²⁷، ذكرت بانها للتسول الى هذا المكان في كل يوم واحيانا تقوم بالطرق على الأبواب على لكي يقدموا لها المساعدة , وان عمته هي التي تجلبها مع اخوتها للتسول في هذا المكان, والوقت الذي تقضيه في التسول من الصباح حتى الليل. ماذا تفعل أيضاً كل يوم؟ إلى أين تذهب أيضاً؟ تقول الطفلة بانني اتي إلى هنا في سوق مغربية بينما اخواتي وأخي يذهبون إلى مناطق أخرى. في المحافظة وان السبب من وراء حصولنا على المال هو ان والدتي متوفية وأبي تزوج وتركنا عند عمته , واني اشجع الناس على إعطائي المال عن طريق قيامي بالبكاء وأقول أن والدتي متوفية وأبي تركنا، أفعل ذلك خوفاً من عمتي حتى ترضا علي. واني اكسب يوماً ٢٥ ألف دينار وأحياناً أكثر أو أقل. لكن عمتي تقول بان هذا المال لا يكفي وانا صراحة تعبت كثيراً وأنا أحاول أن ارضيها. وعندما لا احصل على ما يكفي من المال لا تعاملني معاملة جيدة وتتركني انام بدون اعطائي أي طعام وأبقى جائعة . من الأسئلة التي طرحتها الباحثة هو: من قرر لكي أن تتسولي؟ فكانت الإجابة: عمتي كانت تأخذنا ونحن صغار أنا واخواتي وأخي هي من تتسول وعندما كبرنا جعلتنا نحن نتسول كل شخص في منطقة. لو سمحت لك الفرصة ان تتعلمي وتعيشي حياة جيدة تفضلها ام تفضلي التسول؟ الإجابة كانت , أنا في الصف الثاني ابتدائي وعندما أعود من المدرسة اذهب للتسول حتى بدون تناول وجبة الغداء أحياناً، اذهب للمدرسة بملابس البيت ليس لدي ملابس. وأفضل ان تكون حياتي مثل بقية الأطفال وذلك لأننا نعاني كثيراً انا واخوتي من الظلم.

مقابلة أخرى أجريت مع متسول (ح. د) ²⁸. السؤال الأول كان عن وقت التسول وكانت الإجابة هي: أتي كل يوم إلى هنا ومنذ الصباح. وامي وامي هما اللذين يقومان بأرسالي لغرض التسول , حيث ابدأ بالتسول من الساعة ٨ صباحاً وحتى الساعة ١٢ ظهراً ومن ثم ابدأ من الساعة ٣ حتى الساعة ٧ مساءً. والسبب من وجودي هنا في نفس المكان وكل يوم لان هذا المكان هنا في شارع التربية كونه مكان مزدحم بالناس. واحاول ان اكسب عاطفة الناس من خلال الكلام بان والدي مريض وكبير بالعمر ولدي اخوة وأخوات ولا يوجد سواي من يعيل العائلة . وفي اليوم يكون مبلغ التسول ٤٠ ألف دينار وأحياناً ٣٠ أو أقل في اليوم . لكن للأسف أحاول التوقف والرجوع الى منزلي عند حصولي على هذا المبلغ من المال لكن والدي يقولون هذا المال لا يكفي . وفي حالة عدم حصولي على المال الكافي من التسول لا اتلقى معاملة جيدة من أهلي ويقومون بلومي وأن عدم الحصول على المال هو بسببي كوني لم اقم ببذل ما يكفي من اقناع الناس . والاسوأ ما في الامر ان والدي والدي يشجعوني على الاستمرار في التسول باستمرار. سؤال وجهه اليه؟ ما هي بعض الأشياء السيئة التي حدثت لك اثناء التسول؟ الإجابة كانت أنني اتعرض كثيراً للتمتر والاستهزاء حتى قمت بتغطية وجهي لكيلا يتعرف على أحد . وكذلك اتعرض للشم والضرب أحياناً من قبل المتسولون الآخرين . لكن الأشخاص الذين يطونى المال البعض منهم يتعاطف معي والبعض الآخر يعطيني المال ويقول لي اترك هذا المجال. أي اترك التسول. وجهت الباحثة سؤالاً له وهو: لو سمحت لك الفرصة ان تتعلم وتعيش حياة جيدة تفضلها ام تفضل التسول؟ فكانت الإجابة كالآتي: أفضل العودة إلى المدرسة لقد تركتها وأنا في الصف الثالث الابتدائي وذلك بسبب عدم قدرة أهلي على تأمين مصاريف الدراسة. وأفضل ان أعيش حياة مستقرة يسودها الأمان والاحترام.

الخاتمة

يُمثل تسول الأطفال أزمة إنسانية تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومسؤولية جماعية وهو أحد أعراض إخفاقات نظامية أعمق تُديم الفقر والاستغلال وعدم المساواة. من خلال معالجة الأسباب الجذرية لتسول الأطفال في محافظة ميسان هي تطبيق استراتيجيات شاملة تُركز على التعليم والتخفيف من حدة الفقر والحماية الاجتماعية، ويُمكننا بناء مستقبل يُتاح فيه لكل طفل فرصة النمو في بيئة آمنة ورعاية. ولا يُمكننا بناء عالم يُقضى فيه على تسول الأطفال وتُصان فيه حقوق كل طفل وتُحمى وعلى الرغم من التصديق شبه العالمي على اتفاقية حقوق

²⁷مقابلة مع طفلة متسولة تبلغ من العمر ٨ سنوات في محافظة ميسان سوق مغربة، بتاريخ ٥ / ٩ / ٢٠٢٥ في تمام

الساعة ٥ مساءً

²⁸مقابلة مع متسول يبلغ من العمر ١٢ سنة في محافظة ميسان شارع التربية، بتاريخ ٣ / ٩ / ٢٠٢٥ في تمام الساعة ٥ مساءً . يسكن مع عائلته في بيت تجاوز في منطقة القادسية في محافظة ميسان.



الطفل، إلا أن حماية الاطفال غالبًا ما تكون غير مُرضية في جميع أنحاء العالم ورغم أن حكومتنا تُعزز، فكرة عدم جواز استغلال الأطفال أو الاتجار بهم أو إساءة معاملتهم أو إجبارهم على التسول، إلا أن التزامها بتهيئة بيئة أمنة لهم والحفاظ عليها أقل وضوحًا. إن أمتع مراحل الحياة هي الطفولة، فهي الوقت الذي يبدأ فيه خيال المرء وإبداعه بالازدهار وللأسف، يتعرض ملايين الأطفال اليوم لانتهاكات وحشية، بعد أن وقعوا فريسة لرجال أنانيين يُدمرون حياتهم ومرتكبو هذه الجريمة البشعة هم عصابات يقومون بخطف مئات الأطفال كل عام، ويُشوهونهم بوحشية، ويُجبرونهم على التسول. لا يزال تسول الأطفال بالأخص في محافظة ميسان مصدر قلق بالغ لدى نشطاء حقوق الطفل والمنظمات المعنية برفاهيتهم. فهو جانبٌ أساسي من حقوق الإنسان، باعتبار أن الأطفال من أكثر الفئات ضعفًا في المجتمع، يستحقون اهتمامًا ورعايةً وثيقين. إن الوضع الراهن لأطفال أي أمة ورفاههم يؤثران بشكل كبير على مسارها المستقبلي. تُعدّ هذه الدراسة بمثابة نداءٍ واضح للقادة والحكومات في العراق وفي محافظة ميسان والعالم لمواجهة التحدي الذي يُمثله تسول الأطفال، مع الاعتراف بقضية حاملي مصائر المستقبل. وكما قالت هيلين كيلر: "بمفردي لا أستطيع فعل شيء، ولكن معًا نستطيع فعل كل شيء". ومن الضروري أن تتضافر جهود جميع الأطراف لتحقيق هذا الالتزام المشترك تجاه سلامة وكرامة أطفالنا.

التوصيات

لا يوجد ما يُجسد جوهر أي مجتمع أكثر من طريقة تعامله مع الأطفال. فطريقة التعامل مع الأطفال تعكس مستوى تطور كل بلد. وقد أصبحت الحاجة إلى معالجة مشكلة تسول الأطفال أمرًا لا مفر منه نظرًا للمخاطر الناجمة عن أي إهمال لهذه المشكلة الاجتماعية. وتتطلب معالجة ظاهرة التسول لدى الأطفال في محافظة ميسان جهودًا متكاملة وذلك من جميع الجهات الحكومية، والأهلية وذلك لضمان نجاح هذه الحملات ضد التسول وتحقيق النتائج المرجوة لذلك، تُعدّ التوصيات التالية جديرة بالدراسة:

1. تحسين آلية تنفيذ القانون: تكون القوانين فعّالة عند تطبيقها وتطبيقها بشكل كافٍ، يجب أن تُدعم مقاضاة الأشخاص الذين ينتهكون أحكام القانون بإرادة سياسية قوية؛ كذلك يجب أن يُواجه الجناة العقوبات المحددة في القانون إذ يجب على أجهزة تنفيذ القانون زيادة كفاءتها في التحقيق مع الجناة ومقاضاتهم بكل السبل القانونية. إن تزايد معدل تسول الأطفال في محافظة ميسان يُظهر بوضوح تراخي عمل هذه الأجهزة في بعض الأحيان حول هذه الظاهرة الخطيرة.

2. حملات التوعية: الجهل بالقانون ليس بعدرًا إذ ينبغي تشجيع حملات التوعية في أماكن متفرقة في محافظة ميسان وذلك لتوعية الآباء والأوصياء على الأطفال بمخاطر تسول الأطفال. ويجب على الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية والقيادات التعاون لخلق الوعي اللازم كذلك يجب أن يستمر النشاط والحملات بلا هوادة لمعالجة هذا الوضع في المحافظة.

3. مبادرات الحد من الفقر في محافظة ميسان: لا يزال الفقر أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن زيادة عدد الأطفال المتسولين ويجب على الحكومة والجهات المعنية الأخرى في المحافظة اتخاذ خطوات حقيقية للحد من ظاهرة الفقر في المحافظة، في الواقع، ينغمس معظم الأطفال المتسولين في المحافظة في التسول بسبب الفقر المفرط الذي لا يمكن السيطرة عليه إذ ليس لديهم خيار آخر للعيش سوى القيام بالتسول، لذا تُشجع الحكومة على إعادة توجيه برنامجه لمكافحة الفقر لرعاية هذه الفئات الضعيفة من الأفراد في المجتمع.

4. الحوكمة الرشيدة: يجب على المسؤولين المنتخبين الالتزام بخدمة مواطنيهم، إذ يجب على الحكومة أن تفي دائمًا بواجباتها تجاه الأفراد وذلك لتوفير سبل العيش الضرورية للأسر من أجل البقاء المستمر.

5. تطبيق التعليم المجاني والإلزامي في محافظة ميسان: يجب على الحكومة، وعلى جميع المستويات، ضمان الحصول على تعليم مجاني وعالي الجودة لجميع الأطفال، ويجب أن تضمن الحكومة الحق في التعليم، ويُعدّ التعليم أداة فعّالة لكسر حلقة الفقر والاستغلال وينبغي للحكومات إعطاء الأولوية لتوفير التعليم الجيد للجميع مع ضمان حصول جميع الأطفال، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، على فرصة الالتحاق بالمدرسة واكتساب المهارات اللازمة لمستقبل أفضل فلو كان التعليم مجانيًا وإلزاميًا، لما وجد طفلٌ في شوارع



محافظة ميسان يتسول، واعتقد ان هذه هي التوصية الأبرز والأكثر استراتيجية المتاحة للحكومة لمعالجة هذه المشكلة.

6. ان معالجة تسول الأطفال في محافظة ميسان تتطلب نهجا شاملا ومتعدد الجوانب، اذ يجب ان يعالج أسبابه الجذرية مع توفير الدعم والحماية للأطفال الضعفاء ويكون ذلك من خلال الحماية الاجتماعية اذ تُعد آليات الحماية الاجتماعية القوية ضرورية لحماية الأطفال والأسر الأكثر ضعفاً. ويشمل ذلك تدابير مثل التحويلات النقدية، والمساعدة الغذائية، والحصول على الرعاية الصحية، مما يوفر شبكة أمان للأسر المعرضة لخطر التسول.

7. التدابير التشريعية: يُعد تعزيز التشريعات وآليات التنفيذ للقانون أمراً بالغ الأهمية في مكافحة تسول الأطفال في محافظة ميسان ومحاسبة مرتكبيها. ويشمل ذلك من خلال سنّ قوانين تُجرّم استغلال الأطفال والاتجار بهم، بالإضافة إلى تنفيذ تدابير لتحديد هوية الأطفال المتسولين وإعادة تأهيلهم.

8. التوعية والدعوة الى منع ظاهرة التسول وانتشارها في محافظة ميسان: يُعد رفع مستوى الوعي بالآثار الضارة لتسول الأطفال والدعوة إلى حقوقهم أمراً أساسياً في حشد الدعم ودفع عجلة التغيير المجتمعي. ويشمل ذلك إشراك المجتمعات المحلية والقيادات الدينية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في الجهود المبذولة لمكافحة تسول الأطفال في المحافظة والترويج لحلول بديلة. اذ نحن بحاجة الى انشاء مراكز لرعاية المتسولين الأطفال وإعادة تأهيلهم وتوعيتهم الثقافية.

9. الأثر على الأطفال: إن عواقب تسول الأطفال وخيمة وطويلة الأمد، وتؤثر على كل جانب من جوانب حياة الطفل. حيث جسدياً، يتعرض الأطفال المتسولون لمخاطر عديدة، بما في ذلك حوادث المرور، والتعرض لظروف جوية قاسية، وسوء التغذية. ويعاني العديد من الأطفال من مشاكل صحية مزمنة بسبب العيش في ظروف غير صحية دون الحصول على الرعاية الصحية المناسبة.

10. وأخيراً على المشرع العراقي إعادة النظر في احكام المادتين 390_391 من قانون العقوبات العراقي لكي تكون الإجراءات القانونية رادعة بحق هذا المرض الخطير وهذه الظاهرة السلبية المنتشرة في المجتمع.

22. Amaan Ul Haq, Dr. Chandrakala Diyali, Impact of child begging on education p: 490.
23. Emily Delap, Forced Child Begging Publisher Anti-Slavery International, Anti-Slavery International 2009,
24. Iker Malaina , Child Begging: A Manifestation of Child Labor. Caigh University, Seville,
25. Spain Journal of Labor Perspective and Childbirth , 31-May-2024, QC No. jlc-24-13489